الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.27

Distr.: General

24 February 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٢٧

المعقودة في المقر، بنيويورك،

يوم الجمعة، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو (نائب الرئيس) . . . . . (رومانيا)

المحتويات

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ج) دور المرأة في التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

نظرا لغياب السيد أولهاي، تولى الرئاسة السيد نيكوليسكو (رومانيا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/54/56، A/54/97-E/1999/52، A/54/170، A/54/171-E/1999/111؛ A/C.2/54/5)

(ج) دور المرأة في التنمية (تابع) (A/54/156-E/1999/102 و A/54/156/Add.1-E/1999/102/Add.1 و A/54/227 و A/54/275)

١ - **السيدة رزق** (الجمهورية العربية السورية) قالت إن موضوع تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل حظي باهتمام خاص في إطار توافق الآراء الدولي حول التنمية الذي خلصت إليه نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية خلال عقد التسعينات، وإن هذه المؤتمرات أكدت على ضرورة مشاركة المرأة وإعطائها دورا قياديا في مختلف مناحي الحياة وأنشطة التنمية. وعلى الرغم من التقدم الحاصل في هذا الإطار، فإن تمكين المرأة من أخذ دورها المنشود في مجال التنمية لا يزال دونه الكثير من العقبات، حيث لا تزال الصلة بين الفقر والمرأة قائمة ومستمرة. ولهذا فقد أعربت عن ترحيب وفد بلادها باختيار موضوع المرأة والقضاء على الفقر في إطار الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر لعام ١٩٩٩.

٢ - وأضافت أن استمرار أعباء المديونية الخارجية على البلدان النامية، وتهميش هذه البلدان في ظل العولمة الاقتصادية، وتراجع معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد قليل من البلدان، تحديات ينبغي للمجتمع الدولي أن يوجد حلولا لها للمساهمة في القضاء على الفقر وفي تمكين المرأة من أن تصبح قوة فعالة ومؤثرة في تحقيق التنمية في البلدان النامية.

٣ - وأوضحت أن الدستور السوري ينص على أن تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعلية والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وأن تعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع. وأضافت أن المرأة السورية تشغل مناصب عليا في المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية والدبلوماسية وكذلك في القوات المسلحة والشرطة المدنية، ولها حق الانتخاب والترشيح على جميع المستويات، وتحصل على أجر متساو في العمل المتساوي، وقد بلغت مستوى مماثلا للرجل في جميع مراحل التعليم.

٤ - وقالت إن الحكومة السورية تقدم دعما مطلقا للمنظمات غير الحكومية التي تعمل من أجل تمكين تطوير مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن المرأة في سوريا تشارك بصورة فعالة وعلى مستويات قيادية في المنظمات الشعبية وفي النقابات المهنية المختلفة.

٥ - وأشارت إلى أنه في إطار متابعة العمل الوطني بعد مؤتمر بكين، تم إقرار استراتيجية وطنية للمرأة

السورية حتى عام ٢٠٠٥، وإلى أن اللجنة الوطنية المختصة بتنفيذ منهاج عمل بكين تتعاون تعاونا تاما مع المنظمات الدولية فيما يتعلق بالمشاريع ذات الصلة . ويحظى موضوع تأمين فرص العمل للنساء وتأهيلهن باهتمام خاص بهدف القضاء على الفقر المتصل بالمرأة.

٦ - ونبهت إلى أن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية جميعها أشارت إلى التأثير السلبي الكبير للاحتلال الأجنبي على تحقيق التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالمرأة. وأبرزت ما تعانيه المرأة السورية في الجولان السوري المحتل، والمرأة اللبنانية في جنوب لبنان وبقاعه الغربي، والمرأة الفلسطينية، نتيجة للاحتلال الإسرائيلي، من تشتيت للأسرة الواحدة وحرمان المرأة من حقوقها الأساسية في الحرية والتعليم والرعاية الصحية والعيش بكرامة، وأكدت أن ضمان حقوق المرأة وتمتعها بهذه الحقوق يستوجب أولا وقبل كل شئ إزالة أهم أسباب معاناتها وفي المقدمة منها الاحتلال.

٧ - **السيدة برمان** (منظمة العمل الدولية): قالت إن منظمة العمل الدولية وكالة من الوكالتين الرائدتين اللتين قدمتا مساهمة في الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية: العولمة ونوع الجنس والعمل (A/54/227) وإنها ترحب بنشر تلك الدراسة. وأشارت إلى أن مشاركة المرأة في سوق العمل خلال العقود الأخيرة ازدادت زيادة كبيرة؛ غير أن نوعية الوظائف التي حصلت عليها المرأة والظروف التي تعمل في ظلها لم تتحسن. ورغم أن عدد النساء هو الغالب الآن في قطاع الخدمات، فإن الكثير من تلك الوظائف، باستثناء صناعة المعلومات وصناعة توفير المعارف وبعض الوظائف الفنية العليا، وظائف لا تتطلب مهارات كثيرة وأجورها متدنية وتتسم بكثافة اليد العاملة. وأوضحت أن العولمة عملت على تفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ فمستويات الفقر في العالم أخذة في التزايد ونسبة النساء الفقيرات في صفوف الفئات الفقيرة نسبة باهظة. والنساء يمارسن أعمالا تقرب من السخرة بأجور ضئيلة كما يعملن في صناعات، أكثرها يقع في مناطق لتجهيز الصادرات - غالبا ما تكون معفاة من تطبيق قوانين العمل - وفي القطاع غير الرسمي، حيث تهدد ظروف العمل الرديئة صحتهن وسلامتهن اجتماعيا ونفسانيا مع الافتقار إلى الدخل المضمون والحماية الاجتماعية.

٨ - وذكرت أن منظمة العمل الدولية تسير على نهج شامل وجامع ومتعدد التخصصات في التصدي لتحديات العولمة والفقر والعلاقات بين الجنسين. وبالإضافة إلى أن المنظمة تشجع تعميم المنظور الجنساني كوسيلة لتحقيق المساواة بين الجنسين، فإنها تركز أيضا على أربعة مجالات استراتيجية: تشجيع العمل بمعايير عمالية أساسية وإعمال حقوق أساسية في مكان العمل؛ وتوفير العمل الكريم للجميع مع التشديد على إتاحة وظائف أكثر وأفضل للنساء؛ وتوفير حماية اجتماعية كافية، لا سيما بالنسبة للعمل الذي يمارس على أساس عدم التفرغ والعمل المؤقت؛ وإقامة حوار اجتماعي يرمي إلى توسيع قاعدة المشاركة بما من شأنه أن يعطي للمرأة صوتا في صنع القرار؛ ونوع الجنس موضوع أساسي يتغلغل في كل مجال.

٩ - وقالت إن المنظمة وضعت خطة عمل بشأن تعميم المنظور الجنساني، تعبر عن الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل تنفيذ استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها لعام ١٩٩٧ بشأن تعميم المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة. وأوضحت أن خطة العمل تشدد على حشد الالتزام السياسي على أعلى مستوى؛ ودعم إقامة مؤسسات وبناء قدرات تقنية تقوم على مراعاة نوع الجنس؛ وتعبئة الموارد؛ وزيادة تعيين

النساء في المناصب الإدارية العليا في المنظمة نفسها.

١٠ - **السيد كيم بيل - وو** (جمهورية كوريا): قال إنه لا يزال ينبغي عمل الكثير من أجل ترجمة مفهوم دور الجنسين في التنمية إلى إجراءات ملموسة. وشدد على ضرورة إجراء دراسة مبتكرة لدور الجنسين في سياق التنمية، وإعادة تنظيم مؤسسات المجتمع الأساسية، والنظر في أمر أثر العولمة على حياة المرأة اقتصاديا واجتماعيا. وفي هذا الصدد أعرب عن ترحيب وفده بتقارير الأمين العام عن مسألة دورة المرأة في التنمية في سياق عالمي، لا سيما الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٩.

١١ - وأضاف إنه بسبب ما يعتري أسواق العمل من تفاوت وسوء تنظيم، فإن المرأة أصبحت تتحمل قدرا غير متناسب من أعباء العولمة. وأعرب عن تأييد وفده للتوصية، التي وردت في الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٩، بوضع إطار لسياسة تراعي نوع الجنس، ويعتقد وفده أن هذا الإطار ينبغي أن يشدد على المساواة بين الجنسين في سوق العمل، والأمن الوظيفي، والأخذ بسياسات تمكن للأسرة، والتقسيم المنصف للمسؤوليات المنزلية بين الرجل والمرأة. وقال إن من شأن مواصلة الاستثمار في رأس المال البشري على أساس المساواة بين الجنسين أن يساعد أيضا على الاستفادة من إمكانات المرأة في المساهمة في عملية التنمية. كما أن الجهود المحلية التي تبذل لتشجيع تعميم المنظور الجنساني في سوق العمل وفي السياسات الاقتصادية ينبغي أن تكون مصحوبة بتنسيق السياسات على الصعيد الدولي. وختاما، قال إن إجراءات محددة للنهوض بمفهوم الوعي بأوضاع الجنسين ينبغي أن تحدد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد لتقييم وتقدير التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين الصادرين عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١٢ - **السيدة أونوه** (نيجيريا): قالت إن تقرير الأمين العام (A/54/227) ولئن كان يشير إلى أن العولمة كان لها أثر إيجابي على التمكين للمرأة سياسيا واقتصاديا، فإنه لا يقدم دليلا عمليا يذكر على ذلك، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان الأفريقية. مثال ذلك أن الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لا تشمل إلا سبعة بلدان أفريقية. ووجهت الانتباه إلى الفقرات من ١٩٦ إلى ٢١٢ من التقرير، التي تتناول الأنماط المتغيرة لحراك العمالة الدولية، وشددت على أنه يجب على المجتمع الدولي أن ينظر في مسألة الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

١٣ - وأوضحت أن قانون العمل في نيجيريا يقضي بأن النساء إذا تساوت مؤهلاتهن مع مؤهلات الرجال وكن يقمن بوظائف مماثلة، تعين أن يحصلن على نفس الأجر. ويجري إعمال هذا التشريع في القطاعين العام والخاص. وختاما، قالت إن ظاهرة العولمة ولئن كانت واقعا لا رجوع عنه، فإنها لا ينبغي أن تمتد إلى المجال الثقافي؛ فمساهمة الزوجات والأمهات في جميع المجتمعات لا يمكن أن تقاس بمقياس النقود، ويجب أن توزن بميزان التنمية بأوسع مفهوم ممكن لها.

١٤ - **السيد البناي** (الكويت): قال إن الكويت شاركت في سلسلة المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في أنحاء مختلفة من العالم في فترة التسعينات، وإنها رحبت بما بذل من جهود في ذلك السياق لوضع مسألة

المساواة بين الرجل والمرأة على جدول الأعمال العالمي ولتوسيع المنظور الجنساني وربطه بمسائل التنمية والسلام.

١٥ - وأضاف أن الدستور الكويتي ينص على أن الناس سواسية في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين، وأن الدولة تؤمن بأن المساواة بين الجنسين لها أهمية بالغة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، لما تشكله المرأة من قوة رئيسية للتغيير والتطور في جميع المجالات، لا سيما في المجال الاقتصادي. وقد أكدت الدراسات العلمية أن الاستثمار في تنمية المرأة له آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية. وقد وفرت دولة الكويت فرص التعليم للمرأة بكافة مراحله؛ وقد أصبحت نسبة الإناث في المدارس والجامعة والمعاهد أكثر من ٥٠ في المائة.

١٦ - ومضى يقول إن منظمة العمل الدولية أصدرت تقريرا في الآونة الأخيرة أكد أن المرأة تشكل نسبة ٤٠ في المائة من القوة العاملة في الكويت بين سن ٢٥ إلى ٥٤، وهو ما يعتبر أعلى معدل في الدول العربية. والدستور الكويتي يكفل حرية المرأة في مزاولة الأنشطة التجارية والمهنية، الأمر الذي جعلها تتبوأ أعلى المناصب في الدولة وفي الخارج. كما تشارك المرأة الكويتية مشاركة تامة في الأنشطة الثقافية والاقتصادية والفنية التي تزاولها مختلف الجمعيات الأهلية.

١٧ - وأشار إلى أن المرسوم بقانون الذي أصدره أمير الكويت في الآونة الأخيرة بمنح المرأة الكويتية كامل الحقوق السياسية ينهض دليلا على الحرص على أعلى المستويات على ترسيخ الديمقراطية ومساواة المرأة بالرجل ومشاركة المرأة الكويتية في مختلف أوجه المجتمع المدني. كما تعكف الحكومة على سن مجموعة من القوانين الأخرى من شأنها تعزيز مكانة المرأة وجعلها تشارك على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار السياسي.

١٨ - ونبه إلى أن لا ينبغي لأحد أن ينسى الشجاعة التي أبدتها المرأة الكويتية إبان فترة الكفاح من أجل تحرير الكويت من الاحتلال العراقي الغاشم.

١٩ - واستطرد قائلا إن المشاكل الاجتماعية والنفسية الناجمة عن الممارسات العراقية أثناء فترة الاحتلال قد تفاقمت بسبب مماطلة العراق في الإفراج عن الأسرى الكويتيين أو حتى الكشف عن مصيرهم. ومما يثير القلق بوجه خاص قرار العراق الأخير بوقف التعاون مع اللجنة الثلاثية المنشأة في هذا الشأن.

٢٠ - وأردف يقول إنه لم ترد أية معلومات عن الأسيرات الكويتيات السبع اللاتي احتجزتهن قوات الاحتلال العراقية. والكويت تحث العراق على استئناف التعاون مع اللجنة الثلاثية وعلى أن يكف عن تسييس هذه القضية الإنسانية.

٢١ - وناشد المجتمع الدولي ألا ينسى الأسرى الكويتيين وأن يبذل كل ما في وسعه لإقناع العراق بالعدول عن قراره وإثبات نواياه السلمية من خلال إنهاء هذه القضية الإنسانية الحيوية.

٢٢ - وختاما حث سائر المنظمات الدولية على أن تمنح الأولوية لمساعدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية لكفالة مشاركة المرأة الكاملة والفعالة في تقرير السياسات الإنمائية وتنفيذها. كما حث الحكومات على أن تكفل للمرأة المساواة في الحقوق مع الرجل وعلى سن التشريعات المحلية من أجل ضمان هذا الحق.

٢٣ - **السيدة أشيبالا - موسافيي** (ناميبيا): أشارت إلى أن الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٩ لا تقدم كثيرا من المعلومات عن حالة المرأة الأفريقية. وبهذا المعني فإنها تنهض مثالا آخر على تهميش عملية العولمة للبلدان الأفريقية والمرأة الأفريقية. فلقد أفضى تحرير التجارة من القيود إلى ضياع فرص العمالة في أفريقيا، لا سيما بالنسبة للنساء، من جراء نبذ الصناعات ذات الكثافة العمالية؛ ولذلك فلا مناص عن التعليم والتدريب من أجل تيسير استيعاب النساء في الوظائف التي استجدت في مجال الصناعة التحويلية. كما أن مشاركة المرأة في قطاع الصناعة التحويلية لأغراض التصدير قد تقلصت في ظل زيادة ارتفاع القيمة المضافة، وزيادة المنتجات التصديرية ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تنطوي على تكنولوجيات إنتاجية كثيفة رأس المال.

٢٤ - وأوضحت أن تحرير الزراعة من القيود كانت له أثاره على حالة المرأة وعمل على تغيير تقسيم العمل بين الجنسين؛ وكان لذلك، بدوره، أثر على الأمن الغذائي لأسر المزارعين ورفاهها. وقد أدركت الحكومة في ناميبيا أهمية تولي المرأة أمر إنتاج الكفاف تحقيقا للأمن الغذائي، فاعتمدت سياسة زراعية وطنية جديدة لدعم ذلك الإنتاج.

٢٥ - وأشارت إلى أن وحدة شؤون الجنسين التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تقدم المساعدة للمنظمات الوطنية لبلدانها الأعضاء في تنفيذ برامجها، لا سيما من خلال شبكة سيدات الأعمال التابعة للجماعة. وبالإضافة إلى سعي الشبكة إلى تحسين تمكن النساء المشتغلات بالأعمال الحرة من الحصول على الائتمان والتدريب التقني، فإن الشبكة تقوم بتنظيم المعرض التجاري الأول في الجنوب الأفريقي، الذي سيقام في ناميبيا في عام ٢٠٠٠. وأهداف ذلك المعرض هي التغلب على تأنيث الفقر من خلال إيجاد فرص لمزاولة المرأة للأعمال التجارية؛ وتشجيع القيادات الحكومية والمصرفية والتجارية على تقبل سيدات الأعمال كأنداد في مجال الاقتصاد؛ وتقاسم التكنولوجيات المحلية الموجودة في كل بلد؛ وإيجاد محفل لتبادل الآراء. وتأمل الجماعة أن تشارك في أنشطتها نساء من جميع أنحاء أفريقيا ومن العالم بوجه عام.

٢٦ - **السيدة إيلسون** (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قالت إن الصندوق يحبذ تعزيز الآليات المؤسسية القائمة في الأمم المتحدة للاضطلاع بأعمال البحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، لا سيما بالنظر إلى الاستعراض الخمسي القادم لمنهاج عمل بيجين. وأوضحت أن لدى الصندوق برنامجا لترجمة الالتزامات السياسية بشأن المساواة بين الجنسين، المضطلع بها في المؤتمرات العالمية الرئيسية التي عقدت في فترة التسعينات، إلى تدابير عملية على الصعيد الوطني. ولهذا البرنامج ثلاثة أهداف: تعزيز القدرات والحقوق الاقتصادية للمرأة؛ وتوطيد أسس الحكم والقيادة؛ وتشجيع حقوق الإنسان للمرأة والقضاء على العنف ضد المرأة. ويعمل الصندوق على تحسين الدراية التقنية فيما يربو على ١٠٠ بلد متبعا في ذلك عددا من الاستراتيجيات الرئيسية، من قبيل بناء شراكات تقوم على التآزر؛ وزيادة القدرة على الاضطلاع بمبادرات التمكين للمرأة وتعميم المنظور الجنساني؛ وتحسين وزيادة قاعدة المعارف المتعلقة بالدروس المستفادة. ويقوم الصندوق، في سياق تنفيذ ولايته المتعلقة

بدعم تعميم المنظور الجنساني في نظام المنسقين المقيمين، بالتركيز على بناء الشراكات فيما بين منظمات الأمم المتحدة وبين تلك المنظمات والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وعلى إيجاد الفرص للأفراد والجماعات باتباع نهج مبتكرة وحفازة في تقاسم الخبرات والدروس المستفادة.

٢٧ - وأشارت إلى أنه تم في جميع مناطق العالم إدخال منظور جنساني في الاتفاقات التجارية، كما تم تعزيز إلمام المرأة بالشؤون الاقتصادية. وقد أنشأ مجلس وزراء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي فريقا متخصصا لشؤون المرأة لتقديم المشورة للمجلس بشأن السياسات العامة للمساواة بين الجنسين؛ ويجري استشارة المنظمات النسائية في أفريقيا ومنطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي بصدد تجديد اتفاقية لومي في عام ٢٠٠٠؛ وأنشأت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي تضم إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجيبوتي والسودان وكينيا، مكتبا للمرأة يموله الصندوق.

٢٨ - وقالت إن الصندوق يتعاون مع سائر منظمات الأمم المتحدة في القضاء على العنف القائم على نوع الجنس في مناطق أفريقيا وآسيا - المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وقد تحققت نتائج ملموسة منها تأييد ما يربو على ١ ٠٠٠ من المنظمات الوطنية غير الحكومية والجماعات المحلية لحملة لمناهضة العنف في البرازيل؛ وصدور قانون عن البرلمان السنغالي يحرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وطلب الهند للمساعدة من الصندوق في إدخال منظور جنساني في البرنامج الدراسي لتدريب أفراد الشرطة في الهند.

٢٩ - وأضافت قائلة إن الصندوق يزيد من تركيزه على الجوانب الاقتصادية للعنف القائم على نوع الجنس؛ وفي هذا الصدد، يقدم الصندوق الدعم لما تقوم به الحكومات من أعمال تستهدف مكافحة الاتجار بالنساء والفتيات وذلك من خلال مبادرات مبتكرة في محيط المجتمعات المحلية توفر لضحايا العنف سبلا بديلة وغير ذلك من الخدمات. كما يدير الصندوق صندوقا استئمانيا لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة. وقد استثمر حتى الآن ما يربو على ٣ ملايين دولار ويقدم الدعم لما يربو على ٧٠ مشروعا في نحو ٥٠ بلدا. وبدعم من مؤسسة جون د. وكاترين ت. ماك آرثر ومؤسسة الأمم المتحدة، سيعمل عنصر تعليمي للصندوق الاستئماني على نشر المعلومات عن الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات.

٣٠ - وذكرت أن الصندوق يقدم الدعم في أمريكا الوسطى وجنوب - شرق آسيا وجنوبي آسيا لاستراتيجيات ترمي إلى إدخال المنظور الجنساني في الإحصاءات وعمليات تعداد السكان على الصعيد الوطني. وقد أدى التدريب الذي يقدمه الصندوق للعدادين في باكستان إلى زيادة الوعي في نهاية الأمر بمساهمة النساء في الاقتصاد الوطني وأفضى إلى إنشاء محفل إقليمي في جنوبي أسيا لتقاسم الدراية الفنية والخبرات بشأن عمليات تعداد السكان.

٣١ - وأضافت أن الصندوق وضع نهجا ابتكارية لبناء قدرات نشر الوعي الجنساني لدى الحكومات والمنظمات غير الحكومية وسائر منظمات الأمم المتحدة. فهو يقوم، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بإتاحة الدراية الجنسانية في ١٠ بلدان؛ ويقوم، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، بتكليف خبراء في شؤون الجنسين بالعمل في ١٤ بلدا؛ وبالإضافة إلى مستشاري البرامج الإقليمية الأحد

عشر التابعين له، فإنه يقوم بتوفير مستشارين في شؤون الجنسين لنظام المنسقين المقيمين. وفي موزامبيق، اشترك الصندوق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في إطلاق مبادرة لتنفيذ خطة عمل لمرحلة ما بعد مؤتمر بيجين داخل نطاق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٢ - واستطردت قائلة إن المكاتب الإقليمية للصندوق، سعيا منها لزيادة وتحسين قاعدة المعارف المتعلقة بالتمكين للمرأة وتعميم المنظور الجنساني، ستقوم بتوزيع كتب دليل بشأن تعميم المنظور الجنساني والتمكين للمرأة. ويتولى الصندوق، في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قيادة مبادرة للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، تتعلق بالممارسات المجدية في تنفيذ منهاج عمل بيجين وتعميم المنظور الجنساني. وستتاح تلك القاعدة، التي تتضمن مساهمات من عدد من الوكالات الأخرى للأمم المتحدة، على الإنترنت. كما سيقوم الصندوق بنشر مطبوع جديد يصدر مرة كل سنتين يعرف باسم "التقدم الذي تحرزه نساء العالم"، سيشدد على دور الإحصاءات والبيانات في الدعوة إلى المساواة بين الجنسين.

٣٣ - **السيدة سيلوفيتش** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قالت إن الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٩٩ عن دور المرأة في التنمية: العولمة ونوع الجنس والعمل (A/54/227) ستكون ذات فائدة جمة للبرنامج الإنمائي في الأعمال التحضيرية التي يقوم بها لعمليات استعراض المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأضافت أن التركيز المتجدد للبرنامج على موضوع الحكم من شأنه أن يضمن عمل ما يجريه من حوار بشأن السياسة وما يضطلع به من أنشطة تنفيذية على دعم التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيزه. وأوضحت أن مهمة البرنامج هي مساعدة النساء على اقتناص الفرص، والعمل مع الحكومات وسائر الشركاء من أجل التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية للعولمة. ومن السبل التي يتبعها البرنامج الإنمائي في ذلك برنامجه المتعلق بنوع الجنس والاقتصاد الكلي، وهو برنامج يقوم فيه بدراسة الاستجابات المبتكرة وتقاسم النتائج مع الحكومات والوحدات التنفيذية.

٣٤ - وأشارت إلى أن الأعمال التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بنوع الجنس والفقر لها أهميتها أيضا. فالبرنامج يشدد على العمل مع مؤسسات الحكم لضمان حصول الفقراء على أقصى قدر من الحقوق والتمكن من الوصول إلى الموارد، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية لتلك الحقوق وقنوات الوصول. كما أنه يسعى إلى إكساب الفقراء القدرة على إعمال ما لهم من حقوق إلى أقصى حد.

٣٥ - وقالت إن البرنامج أكمل خلال العام الحالي سلسلة خطط لها من المشاورات المكثفة مع جميع المكاتب القطرية حول القدرات الفردية والمؤسسية اللازمة لتعميم الاهتمام بإزالة الفوارق بين الجنسين. وترد النتائج التي أسفرت عنها تلك العملية في تقرير بعنوان "بناء القدرات لتعميم المنظور الجنساني: تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي". وأضافت أن البرنامج تعاون طوال تلك العملية مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وكان لما قدمه معظم شركاء البرنامج في مجال التنمية، ومنهم ما يربو على ٨٠ حكومة، من دعم ومساهمات فائدة جمة. وكان من النتائج المباشرة للمشاورات تعزيز قدرة البرنامج التنظيمية فيما يتعلق بالتعميم الفعال للمنظور الجنساني. ويجري العمل باستراتيجيات لهذا الغرض فيما يقدر بنسبة ٢٠ في المائة من المكاتب القطرية، وتم في كثير من بلدان البرنامج إعداد مجموعات مواد إعلامية

عن المساواة بين الجنسين.

٣٦ - واختتمت كلامها قائلة إن هناك مجالا يفرض تحديات خاصة أمام برنامج تعميم المنظور الجنساني هو التتبع والقياس، وهو يتصل اتصالا وثيقا بضمان المساءلة الكاملة. ولقد أكمل البرنامج الإنمائي لتوه عامه الأول في تنفيذ إطار النتائج الاستراتيجية، وهو يمثل آليته الجديدة لتتبع الإنجازات المتحققة في كل مجال من مجالاته ذات الأولوية وتقديم التقارير عن ذلك. وكان من التحديات الرئيسية التي ووجهت في تلك العملية التعبير عن الطابع المتكامل للأنشطة التنفيذية مع تجنب ازدواج عد مخصصات الميزانية أو عدها ثلاث مرات.

٣٧ - **السيدة نونييز موردوش** (كوبا): قالت إن كوبا تؤيد بقوة الأعمال التي يضطلع بها المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، فهو واحد من عدد ضئيل من وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من بلد نام مقرا لها. ويلزم عمل كل ما هو ممكن ليس فقط من أجل موالاة المعهد وتحسينه، وإنما أيضا، وقبل كل شئ، لضمان مزاولته لأعماله على نحو يجعله في متناول جميع البلدان النامية.

٣٨ - وأعربت عن تقدير وفدها للمساهمات التي قدمها المانحون بغية تحسين المعهد، لا سيما في مجال استعمال التكنولوجيا العصرية، مثل الإنترنت. ولئن كان مما لا شك فيه أن تلك التكنولوجيا ستعمل على تحسين أعمال المعهد، فإنها لا يمكن أن تكون بديلا عن النهج التقليدية التي تقوم على الاتصال البشري. وعلاوة على ذلك، ينبغي تمويل المعهد من الميزانية العادية للأمم المتحدة حيث أن التبرعات لا يمكن أن تدعم تشغيل وكالة للأمم المتحدة لها هذه الأهمية.

٣٩ - **السيدة أفتاب** (باكستان): قالت إنه ولئن كان المزيد من النساء قد انضم لسوق العمل، فإنه يتعين عليهن في العادة قبول شروط أدنى من الشروط التي يحظى بها الرجال. وإذا كان ما يسمى الاتجاه نحو تطويع سوق العمل قد أكثر من النساء العاملات بأجر، فإن قدرا كبيرا من الوظائف التي توفرت قد انطوى على أشكال غير نظامية للعمل تتسم بقلة الأجر وانعدام الضمان ولا تتيح إلا القليل من فرص التدريب والترقي. وكان من مؤدى التطويع وعدم التمسك بالشكليات أن الكثير من تكاليف عدم ثبات السوق والانكماش الاقتصادي قد وقعت على كاهل النساء اللاتي يشكلن أضعف فئة عاملة حيث يغلب عدم شمولهن بالأنظمة العمالية التي تحكم الضمان الاجتماعي والوظيفي، لا سيما في البلدان النامية. والأسرة في ظروف الضنك الاقتصادي يقع عليها عبء توفير الرعاية كملاذ أخير. ولما كانت النساء يتحملن المسؤولية الأولى عن رعاية البيت والأسرة، فإن ظاهر الأمر يشير إلى أن المطالب الواقعة على كواهلهن قد ازدادت نتيجة للتخفيضات الحاصلة في الإنفاق على القطاع الاجتماعي.

٤٠ - وذكّرت بأن البلدان النامية، ومنها باكستان، قد وجهت الاهتمام مرارا إلى الأثر السلبي للعولمة كما أنها شككت في ما سمي "حتمية" تلك العملية. ولقد بقي ما أعربت عنه من قلق بلا استجابة في معظمه. والأمين العام يقترح في تقريره (A/54/227) "برنامج سياسات يراعي اعتبارات الجنسين". ولئن كان الكثير من توصيات الأمين العام لا يخلو من فائدة، فإنها توصيات لا تقطع شوطا بعيدا في التصدي للمشاكل والقضايا الأساسية التي جلبتها العولمة للنساء في مجال التنمية. فتلك مشاكل تتطلب تحليلا أكثر إحكاما وتعمقا للعولمة وديناميا تها وقواها التي تواصل تشكيلها كمفهوم نظري وكعملية مستمرة. وتحليل مثل هذا يمكن أن يكون أساسا لحوار

حقيقي حول الاختيارات المتاحة في مجال السياسة.

٤١ - **السيد العياري** (تونس): قال إن تونس منذ حصولها على الاستقلال قد جعلت من مبدأي احترام حقوق الإنسان والنهوض بحقوق المرأة جزءا لا يتجزأ من سياستها الوطنية. وتحقيقا للمساواة الحقيقية بين الجنسين وتعزيزا لحقوق المرأة، عدلت تونس قوانينها الأربعة الرئيسية: قانون الأحوال الشخصية، وقانون الجنسية، وقانون العقوبات، وقانون العمل. وتنص التعديلات الجديدة لقانون الأحوال الشخصية على وجوب التعاون بين الزوجين على تسيير أمور الأسرة وفي تنشئة الأطفال. كما تؤكد تلك التعديلات حقوق الأم في الولاية وتنشئ صندوقا لضمان دفع النفقة للمطلقات وأطفالهن.

٤٢ - وذكر أن قانون العمل يتضمن مادة عامة بشأن عدم التمييز بين الرجل والمرأة، ويخضع من يخالف ذلك المبدأ لعقوبات. وفي مجال التعليم، ينص القانون على أن التعليم الابتدائي إلزامي وبالمجان لجميع المواطنين، الأمر الذي يتيح إبطاء معدل انقطاع الفتيات الريفيات عن الدراسة. وفي عام ١٩٩٧ بلغت نسبة التحاق الفتيات التونسيات في سن السادسة بالمدارس ٩٩ في المائة. وفي المرحلة الثانوية، تمثل الفتيات نسبة ٤٨ في المائة، وفي التعليم العالي تمثل الفتيات نسبة ٤٨,٥ في المائة من مجموع عدد الطلبة. وتحقيقا للمساواة، أنشأت تونس آليات لتنفيذ ومتابعة ما لديها من تدابير لتحسين المركز الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

٤٣ - وأوضح أن استراتيجية تونس لتشجيع حقوق المرأة تقوم على ترسيخ مبدأ المساواة والمشاركة بين الجنسين ضمانا لتكافؤ الفرص في جميع الميادين وتشجيعا للنساء على المشاركة الكاملة في عملية التنمية. وتونس على اقتناع بأن النهوض بالمرأة من شأنه أن يساهم في النهوض بالبشرية ككل، وهي تعيد تأكيد التزامها بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وتؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز وتدعيم مركز المرأة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤٤ - **السيد مارورياما** (اليابان): قال إن النهوض بالمرأة يشكل أولوية عليا لدى اليابان التي تسعى إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر. ولهذا الغرض، أطلقت الحكومة اليابانية مبادرتها بشأن دور المرأة في التنمية، التي تعلق أهمية خاصة على تحسين المستويات التعليمية للمرأة، وتحسين الأحوال الصحية للمرأة، وتشجيع المشاركة الاقتصادية والاجتماعية. وتزمع حكومة اليابان الترويج للمبادرة بصورة شاملة، واضعة في الاعتبار الترابط القائم بين تلك المجالات الهامة الثلاث.

٤٥ - وذكر أن من الضروري أن تشارك المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة مع الرجل وأن تشارك بإنصاف في الفوائد المتأتية منها، وهو ما يضمن التوازن والاستدامة للتنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت اليابان صندوق دعم دور المرأة اليابانية في التنمية لدى برنامج دور الجنسين في التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٥، الذي سبق لها أن أنشأت فيه الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية في عام ١٩٨٦. والقصد من هذا الصندوق الجديد هو أن يكون بمثابة عامل مساعد في تشجيع ودعم مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الأجل الطويل في بناء القدرات اللازمة للتنمية البشرية المستدامة، وبوجه خاص في تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة. وقد بلغت مساهمات اليابان في الصندوق حتى

عام ١٩٩٨ ما مجموعه ٧,٩ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٩، ستساهم حكومة اليابان بنحو ٣ ملايين دولار في صندوق دعم دور المرأة في التنمية، بجانب المساهمة بمبلغ ١٠ ملايين دولار في صندوق تنمية الموارد البشرية. وتأمل اليابان أن تكون الاستفادة كاملة من صندوق دعم دور المرأة في التنمية في مجال تشجيع تعميم المساواة بين الجنسين في الأنشطة الإنمائية في البلدان النامية. ولئن كانت المساعدات التي قدمتها اليابان في هذا الميدان قد تجاوزت بالفعل مبلغ ٦٠٠ مليون دولار في السنة، فإنها ستبذل الجهد لزيادة ما تقدمه من دعم في تنفيذ مبادرتها المتعلقة بدور المرأة في التنمية.

٤٦ - **السيد بامكسون** (برنامج الأغذية العالمي): قال إن البرنامج يبذل جهودا قوية لتعميم منظور جنساني في برامجه. وقد تم الأخذ بمنظور جنساني في مذكرات السياسة التي قدمت في الآونة الأخيرة، وفي تقديم المساعدة الإنسانية في الحالات المعقدة للطوارئ والكوارث الطبيعية. وفيما ينتقل البرنامج من الأخذ بنهج يقوم على تدعيم دور المرأة في التنمية إلى الأخذ بنهج يقوم على تعميم المنظور الجنساني، فإنه يشعر بالقلق من أن يؤدي الإفراط في التعميم إلى اختفاء التركيز النوعي على القضايا المتعلقة بالجنسين والتمكين للمرأة. وفضلا عن ذلك، فرغم أن الجهود تبذل لتعديل الأنماط السلوكية والهياكل المؤسسية فإن المساواة بين الجنسين لا تلقى التأييد من كل الموظفين والنظراء والشركاء المنفذين. ولهذا قد لا يتمكن البرنامج من بلوغ الأهداف الطموحة التي حددها لنفسه.

٤٧ - وأوضح أن العولمة ولئن كانت ستحقق مكاسب عديدة للمرأة، فإنها لن تقضي في حد ذاتها على أوجه عدم المساواة بين الجنسين. ونطاق الفقر، الذي يتزايد اكتسابه لصفة التأنيث، ينهض مثالا جيدا على انعدام الاهتمام بقضايا نوع الجنس على صعيد سياسة الاقتصاد الكلي رغم منهاج عمل بيجين. وعلاوة على ذلك، غالبا ما لا يكون هناك وجود للنساء في الإحصاءات الوطنية حيث أن معظمهن لا يمارس النشاط إلا في قطاع الاقتصاد غير الرسمي.

٤٨ - وقال إن دور البرنامج في ممارسة التأثير على العولمة دور هامشي، حيث إن البرنامج لا يتدخل عادة على صعيد السياسة. غير أن البرنامج يؤيد فعلا استراتيجية الاستثمار في بناء قدرات المرأة، لا سيما من خلال "الغذاء في مقابل التدريب". ويشمل ذلك، في حدود المستطاع، بناء احترام الذات والتدريب على الاضطلاع بأدوار القيادة، وذلك باستعمال الأدوات الإعلامية حسب الاقتضاء. ويقوم البرنامج مع شركاء آخرين بالدعوة إلى توجيه مزيد من الاهتمام للأدوات التكنولوجية التي تحتاج إليها المرأة من أجل تحسين إنتاج الأغذية. كما أنه يحث الحكومات على وضع سياسات للاقتصاد الكلي تتناول البعد الجنساني في مجال التخفيف من حدة الفقر.

٤٩ - وأوضح أن أحد الأسباب التي تحدو بالبرنامج إلى الاستثمار في النهوض بالمرأة هو الصلة الوثيقة بين الأمن الغذائي والفقر. فعندما يستثمر البرنامج في النهوض بالمرأة فإنه يجد أن المرأة تتكسب المزيد وتصبح أكثر ثقة بقدرتها على التكسب؛ وأن استهلاك المرأة وأسرتها للأغذية يصبح بقدر أكبر ومن نوعية أحسن؛ وأن المرأة تنبري لتحدي ما تتعرض له من قهر يقوم على نوع الجنس؛ وأن المرأة تتوجه إلى الاشتغال بالأعمال الحرة وتكتسب القدرة على الدخول إلى ميدان التنمية؛ وأن الفقر والجوع ينخفضان. ثم أن خطة عمل البرنامج المتعلقة بالالتزامات تجاه المرأة تضع أهدافا محددة لضمان التوجيه المباشر لنسبة لا تقل عن ٢٥ في المائة من موارده

الاقتصادية، عادة من خلال الغذاء في مقابل العمل، إلى النساء في الأجل القصير وإعطاء المرأة صوتا في تقرير تنفيذ المشاريع التي تريدها للتمتع بفوائدها في الأجل الطويل.

٥٠ - وأعلن أن البرنامج يلتزم بتعليم الفتيات والنساء، وأنه تعهد بتخصيص نسبة ٥٠ في المائة من موارده التعليمية للفتيات، حتى في البلدان التي تكون فيها الفجوة بين الجنسين على أوسعها والمهمة على أصعبها. وكان البرنامج رائدا في برنامجه المشهور الذي يسمح للفتيات بأخذ جرايات الأغذية إلى بيوتهن، والذي يمكن الآباء من إلحاق بناتهم بالمدارس مع تعويض تكاليف الفرصة الضائعة من خلال أخذ جرايات الأغذية إلى البيوت للأسر التي تبقي بناتها في المدارس. ويجري حاليا تقييم هذا النهج. والسياسة الجديدة للبرنامج، التي تحمل اسم "التمكين للتنمية"، تشمل، في واحد مجالاتها الاستراتيجية الخمسة، تقديم التعليم والتدريب، لا سيما للنساء.

٥١ - وقال إن البرنامج يصر على أن يكون للمرأة صوت في صنع القرارات المتعلقة بالأغذية، وخاصة توزيع الأغذية، في المجتمع المحلي وفي نطاق الأسرة. ولئن كان البرنامج قد كفل للنساء العضوية في لجان إدارة شؤون الأغذية، فإن النساء اللاتي يفتقرن إلى التدريب على ممارسة دور القيادة غالبا ما لا تكون لديهن أية فكرة عن ممارسة العمل في مجال إدارة شؤون الأغذية. وما لم يتوفر التدريب على ممارسة دور القيادة فإن النتائج المنشودة لن تتحقق.

٥٢ - وأضاف أن طريقة من طرق تشجيع المرأة على المشاركة أن يكون ذلك من خلال وجود المزيد من الموظفات اللاتي يستطعن مخاطبة النساء. ولقد بدأ البرنامج خلال الفترة التالية لانعقاد مؤتمر بيجين في معالجة اختلال التوازن بين الجنسين في صفوف موظفيه الفنيين، وتشغل النساء حاليا نسبة ٣٢ في المائة من الوظائف الفنية. وقد جاء ذلك نتيجة للسياسة التي يسير عليها البرنامج في تعيين امرأة لشغل كل وظيفة تالية جديدة وفي مساءلة موظفي التعيين عن تحقيق هذا الهدف. وبالإضافة إلى ذلك، كلف أحد موظفي البرنامج بمهمة وضع استراتيجيات لتعيين النساء. والبرنامج ملتزم بالاستثمار في النهوض بالمرأة من أجل إعلاء صوتها في صنع القرار إذ أن من شأن ذلك أن يعمل على بناء القدرات الاقتصادية وعلى التمكين من أجل القضاء على الفقر.

٥٣ - وأعلن أن البرنامج يقوم بأعمال تحضيرية جدية لعملية استعراض مؤتمر بيجين، وأنه يساهم على مستوى رفيع في الاجتماعات التحضيرية الإقليمية. وفي الوقت ذاته، يدعو البرنامج منسقيه لشؤون نوع الجنس إلى حضور ما يعقده من اجتماعات إقليمية وذلك بغية الخروج باستراتيجية لتحقيق أهداف خطة عمل البرنامج المتعلقة بالالتزامات تجاه المرأة بحلول عام ٢٠٠١.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.